

إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

تنفيذ التدعوة تأهيل مقاولين

السادة/ [<mark>إسم الشركة</mark>] المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسر وزارة العدل أن تدعوكم إلى المشاركة في برنامج "تأهيل المتنافسين" المسبق تمهيداً لدعوتكم لتقديم عروضكم الفنية والمالية حول مشروع (الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي) وذلك ضمن أهداف ومبادرات برنامج التحول الوطني وفي إطار المنافسة العامة.

في حال رغبتكم في المشاركة في برنامج "تأهيل المتنافسين" المسبق والمشاركة في المناقصة التي سيتم طرحها لاحقاً، المرجو إتباع الخطوات اللاحق ذكرها (المتطلبات) في الملحق الثالث من هذه الدعوة.

يرجى قراءة هذه الدعوة وملحقاتها بحرص والتأكد من فهمها جيداً مع مراعاة التقيُّد بتاريخ التسليم النهائي والمذكور في "بيانات التواريخ المهمة" أدناه.

إن القصور وعدم استيفاء وتسليم جميع المتطلبات في موعد التسليم النهائي أو قبله يعد سبباً في استبعاد المتنافس عن هذه الدعوة، ويحق لوزارة العدل قبول أو رفض أي تسليم لملفات التأهيل وفقا لما تراه مناسباً.

بيان بالتواريخ المهمة:

- لإرسال الاستفسارات خلال مدة طرح التأهيل. ٢٠٢/٥/١١م
- آخر موعد لإرسال ملفات التأهيل: ١٩/ ٥ /٢٠٢٢م ، الساعة ٢ م.

إن كافة الاستفسارات والأسئلة والطلبات والردود أو أي أمور أخرى تتعلق جذه الدعوة، يجب أن ترسل كتابةً إلى العنوان الإلكتروني الموضح أدناه، أو أن تسلم باليد رسمياً إلى لجنة التأهيل خلال أوقات الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس على العنوان التالي:

إدارة العقود والمشتريات

وزارة العدل - مكتب تحقيق الرؤية

شارع العليا - مبنى وكالة التطوير

بريد إلكتروني: PRE-Q@MOJ.GOV.SA

هاتف ۱: ۹٦٦١١٢٩٤٧٩١٧

هاتف۲: ۹٦٦١١٢٩٤٨١٢٣

مع الشكر والتقدير

ياسربن محمد السديس قائد مكتب تحقيق الرؤية وزارة العدل



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي





إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

جدول الملحقات

٤	١ الملحق الأول: لمحة عامة
٤	١,١ نبذه عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
٥	١,٢ نبذة عن برنامج التحول الوطني
٦	١,٣ نبذة عن وزارة العدل
Υ	2 الملحق الثاني: نبذه عن الخدمة المطلوبة
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	2.1 إسم المشروع
Υ	2.2 التاريخ المستهدف لبداية المشروع
Υ	2.3 مدة المشروع
Υ	2.4 موقع العمل
Υ	2.5 وصف عام للخدمة المطلوبة
Υ	2.6 وصف تفصيلي للخدمة المطلوبة
11	2.7 المعايير المطلوبة
11	٣ الملحق الثالث: المتطلبات
11	3.1 المستندات المطلوبة
17	٣, ٢ تعليمات التسليم
١٣	4 الملحق الرابع: النماذج المرفقة
14	١,٤نموذج معلومات عن المتنافس
\0	٤,٢نموذج الخبرات للمشاريع السابقة
\Y	٤,٣ نموذج الخبرات للمشاريع الحالية
19	4.4 نموذج الخبرات للكادر الإداري
۲۰	4.5 نموذج الخبرات -الكادر الفني
Y1	4.6 نموذج موارد الشركة

إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

١ الملحق الأول: لمحة عامة

١,١ نبذه عن رؤبة المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

لقد حبا الله المملكة العربية السعودية مقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية عديدة، تمكنها من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم.

إن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ يدل على مكامن القوة فيها على مستوى الدول المجاورة وعلى مستوى العالم. كذلك إن مكانة المملكة في العالم الإسلامي ستمكنها من أداء دورها الريادي وجعلها سندا للأمة العربية والإسلامية، حيث ستكون قوتها الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع اقتصادها وتحقيق الاستدامته، فيما سيمكنها موقعها الاستراتيجي من أن تكون محورا لربط القارات الثلاث.

تعتمد الرؤية على ثلاث محاور رئيسية وهي: إقتصاد حيوي وإقتصاد مزدهر ووطن طموح. إن هذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها البعض في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

وقد أطلق ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز إثني عشر برنامجاً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية وهي كالآتي، حيث سنتطرق بالتفصيل على "برنامج التحول الوطني" في الأقسام القادمة:

- ١. برنامج التحول الوطني
- ٢. برنامج خدمة ضيوف الرحمن
- ٣. برنامج صندوق الإستثمارات العامة
- ٤. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
 - ٥. برنامج تطوير القطاع المالي
 - ٦. برنامج تحسين نمط الحياة
 - ٧. برنامج ربادة الشركات الوطنية
 - ٨. برنامج الشراكات الإستراتيجية
 - ٩. برنامج الإسكان
 - ١٠. برنامج التخصيص
 - ١١. برنامج تعزيز الشخصية الوطنية
 - ١٢. برنامج تحقيق التوازن المالي



إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

١,٢ نبذة عن برنامج التحول الوطني

أُطلِق برنامج التحوّل الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. وحَدَّدَت الجهات المشاركة في البرنامج أهدافًا استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ومجابهة هذه التحديّات إلى العام ٢٠٢٠ بناءً على مستهدفات مُحددَّة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته وانطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى ٢٤ جهة حكومية على أن يتم مراجعة الجهات المشاركة في الأعوام المقبلة.

ويهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، وتعتبر مبادرات البرنامج للعام ٢٠١٦ م هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتمّ مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحوُّل الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامّة بناءً على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك، ونقل الخبرات بين الجهات العامّة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.



إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

١,٣ نبذة عن وزارة العدل

أنشئت وزارة العدل السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/١٠٥) في ١٣٩٠/٧/٢١هـ الموافق ١٩٧٠/٩/٢١م حيث عين أول وزيراً لها، وهذا بلا شك يعد تطوير للجهاز القائم آنذاك وهو رئاسة القضاء، فعندما تحولت الرئاسة إلى وزارة العدل زادت إمكانياتها وجعلها قادرة على تحقيق متطلبات الإشراف على الأجهزة القضائية في المملكة بما يتلاءم مع مرحلة النمو والتطور التي كانت تمريها.

وتشرف وزارة العدل على المحاكم الشرعية، منها محاكم الاستئناف والمحاكم العامة والمحاكم المستعجلة، والمحاكم المتخصصة التي تشمل محكمة الأحداث ومحكمة الضمان والأنكحة، ومحكمة المرور، وتضم وزارة العدل عدداً من الأجهزة المساعدة للقضاء، مثل كتابات العدل ومأمور بيوت المال وقد قامت وزارة العدل بإنشاء عدد من الوكالات والإدارات العامة والوحدات وذلك للمساعدة في تنفيذ أهدافها واحتياجاتها ومن ضمن هذه الوكالات وكالة التخطيط والتطوير والمعلومات التي تقوم بوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لأنشطة الوزارة والقيام بكافة الدراسات والبحوث وتقديم الإحصائيات وبناء الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص لضمان جودة الخدمات والمنتجات والعمليات ورفع مستوياتها وتطوير الخدمات وأتمتها للمستفيدين. تعمل وزارة العدل على تبني مجموعة من المبادرات والمشاريع ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ أحد أهم البرامج المنبثقة من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والتي تسعى من خلال تطبيقها لتحقيق أهداف البرنامج والتي تسهم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ لذلك قامت بإنشاء مكتب تحقيق الرؤبة.



- ' الملحق الثاني: نبذه عن الخدمة المطلوبة
 - ٢,١ إسم المشروع:

إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

- ٢,٢ مدة المشروع
- (٢٤) أربعة وعشرون شهراً ميلادياً
 - ۲٫۲ موقع العمل (الرياض)
 - ٢,٤ وصف عام للخدمة المطلوبة

ترغب وزارة العدل ممثلة في مكتب تحقيق الرؤية في تطوير البيئة التشريعية وحقوق الإنسان للمنظومة العدلية والأنظمة واللوائح والأطر القانونية والسياسات العدلية وفق أفضل الممارسات بما يدعم التحول الوطني وتحقيق الرؤية، وصولًا إلى تحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويتمثل نطاق المشروع في تقديم خدمات استشارية قانونية بما يشمل خدمات التشريعات والسياسات والمنهجيات والإجراءات والتدريب والدراسات المقارنة.

وصف تفصيلي للخدمة المطلوبة

١ نطاق عمل المشروع

حزمة العمل الأولى: تنفيذ الدراسات التشريعية المقارنة - مبادرة تطوير منظومة التشريعات العدلية وأدواتها

١,١ إعداد ١٥٠ دراسة مقارنة مطولة لتشريع واحد من تجربة دولية واحدة

يكون نطاق الدراسة متعلقًا بالتشريعات والشؤون العدلية والقانونية بشكل عام، وأي موضوع يتعلق بالوزارة.

- تغطي الدراسة المقارنة الواحدة تجربة دولية واحدة في موضوع واحد لما يزيد عن ٣٠ عنصرًا، وفي حال زادت العناصر على ٧٠ فيحسب كل ٧٠ عنصر بأنه دراسة مستقلة
- تكون الدراسة في إحدى الدول الآتية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، سنغافورة، ألمانيا،
 نيوزيلندا، ودول إضافية يتم تحديدها لكل دراسة بشكل مستقل حسب توجيه الوزارة ومعاييرها في اختيار الدول محل المقارنة).
 - تنسيق عملية إعداد الدراسة المقارنة مع الوزارة.
 - إعداد استبيان الدراسة المقارنة بالتنسيق مع الوزارة
 - توفير خبير دولي واحد على الأقل في كل دولة من الدول المقارنة.
 - جمع إجابات استبيانات الدراسة المقارنة.
 - توثيق المراجع التي تم الاستعانة بها. (قائمة بيليوغرافية).
 - تقديم تقرير بجميع نتائج الدراسة المقارنة متضمناً أوجه الالتقاء والاختلاف بين التجارب المقارنة.
 - تقديم ملخص بنتائج الدراسة المقارنة

إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

<u>١,٢ إعداد ١٥٠ دراسة مقارنة مختصرة لتشريع واحد من تجرية دولية واحدة </u>

يكون نطاق الدراسة متعلقًا بالتشريعات والشؤون العدلية والقانونية بشكل عام، وأي موضوع يتعلق بالوزارة.

- تغطي الدراسة المقارنة الواحدة تجربة دولية واحدة في موضوع واحد لثلاثين (٣٠) عنصرًا فأقل.
- تكون الدراسة عن إحدى الدول الآتية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، سنغافورة، ألمانيا، نيوزيلندا، ودول إضافية يتم تحديدها لكل دراسة بشكل مستقل حسب توجيه الوزارة ومعاييرها في اختيار الدول محل المقارنة).
 - تنسيق عملية إعداد الدراسة المقارنة مع الوزارة.
 - إعداد استبيان الدراسة المقارنة بالتنسيق مع الوزارة
 - توفير خبير دولي واحد على الأقل في كل دولة من الدول المقارنة.
 - جمع إجابات استبيانات الدراسة المقارنة.
 - توثيق المراجع التي تم الاستعانة بها. (قائمة بيليوغرافية).
 - تقديم تقرير بجميع نتائج الدراسة المقارنة متضمناً أوجه الالتقاء والاختلاف بين التجارب المقارنة.
 - تقديم ملخص بنتائج الدراسة المقارنة

1,٣ الدعم الاستشاري من خبراء دوليين فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والشؤون القانونية والو اقع العملي وما يتصل بذلك في التجارب المقارنة

- تقديم عدد ٢٠٠ ساعة استشارية مع المستشارين الدوليين المتخصصين في الدراسات المقارنة.
- تغطي الساعات الاستشارية التجارب في الدول المقارنة عن طريق الاجتماع مع المستشارين العاملين على أي دراسة مقارنة مطلوبة في النقطتين ١,١ و ١,٢
 - التنسيق لحضور المستشارين لورش العمل التي تعقدها وزارة العدل فيما يتعلق بالدراسات المقارنة المطلوبة في النقطتين ١,١١ و ١,٢
- تقديم الاستشارات للوزارة فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والشؤون القانونية والواقع العملي وما يتصل بذلك في التجارب المقارنة.

الشروط الواجب توفرها في الخبراء الدوليين:

بناء شبكة خبراء وتنظيم الاستعانة بهم للدول المختارة للدراسات المقارنة بحيث تتوفر الشروط التالية في الخبراء غير المتفرغين:

- . أن يكون مستشار له خبرة في قانون البلد الذي يقدم الدراسة حياله وبكون ممارساً للقانون فيه.
- ب. شهادة جامعية في مجال التخصص بحيث تتماشى مع طبيعة الأعمال الموكلة إليه ويفضل حملة الشهادات العلمية العليا أو ذوى المناصب العليا
 - ما يزيد عن ٨ سنوات من الخبرة في مجال العمل والمتمثلة في العمل بوظائف مشابهة أو مشاريع مشابهة
 - الأفضلية لمن لديهم خبرة في العمل مع المشاريع في المملكة أو في المنطقة العربية
 - ه. لا يعتبر الخبير الاستشاري مقبولاً إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من الوزارة
 - و. يجب على الشركة تقديم السعر الإجمالي لأتعاب الخبير الاستشاري المتخصص في العرض المالي المقدم
- ز. يجب على الشركة ضرورة مراعاة حق الوزارة في المناقلة ما بين البند المخصص للخبراء الاستشاريين المتخصصين وأية بنود أخرى في العقد بالزيادة أو النقصان، أو حتى المناقلة ما بين عدد ساعاتهم الحرة لكل خبير، وذلك حسب احتياج الوزارة ومن دون تحمل أية تكاليف إضافية قد تنتج عن هذه المناقلة

نقل المعرفة في إعداد الدراسة المقارنة إلى منسوبي الوزارة

VISION Œ__JġJ

MINISTRY OF JUSTICE

إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

- تطوير استراتيجية وخطة نقل المعرفة وبناء القدرات
- وضع منهجية للتدريب على رأس العمل ومنهجية للتدريب الصفي
 - وضع خطة زمنية للتدريب والمخرجات المتوقعة
- مشاركة منسوب واحد على الأقل من الوزارة ضمن فريق العمل في تنفيذ كل مخرج في العقد

حزمة العمل الثانية: بناء إجراءات وأدوات الرقابة على الالتزام بحقوق الإنسان - مبادرة تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان

٢,١. تقرير الوضع الراهن والفجوات لالتزام الوزارة بحقوق الإنسان

- جمع ومراجعة كافة التعاميم والقرارات والأنظمة واللوائح والقوانين والتشريعات والاتفاقيات ذات العلاقة
 - عقد ورش عمل لتحديد أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين وتصنيفهم من حيث الاهتمام والتأثير
 - تطوير آلية النقاش للمقابلات الشخصية داخل الوزارة ومقابلات الجهات الخارجية ذات العلاقة
- إجراء المقابلات الشخصية والاستبيانات مع أصحاب العلاقة الداخليين وإجراء مقابلات الجهات الخارجية ذات العلاقة
 - تحليل الوضع الراهن القانوني للوزارة في الالتزام بحقوق الإنسان
 - تحديد الفجوات في مستوى الالتزام القانوني وتحليل SWOT وتحليل TOWS

٢,٢. منهجية الرقابة القانونية على الالتزام بحقوق الإنسان

- بناء منهجية خاصة بالوزارة للرقابة القانونية على الالتزام بحقوق الإنسان وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية والتي تتوافق
 مع الإطار العام لمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها في الوزارة
 - تتضمن المنهجية شرح لآلية العمل الرقابي والأدوات المستخدمة لتطبيق المنهجية وسبل ضمان وتوكيد الجودة إلخ

٢,٣. دليل إجراءات الرقابة القانونية على الالتزام بحقوق الإنسان

- تصميم كافة الإجراءات المرتبطة بالرقابة القانونية على الالتزام بحقوق الإنسان وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية والتي
 يمكن تطبيقها في الوزارة
 - تصميم مسارات تدفق العمل والرسومات الإجرائية ومصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات
 - تصميم كافة القوالب للنماذج اللازمة لإتمام إجراءات العمل
 - إعداد دليل إجرائي شامل لما سبق ليكون مرجع العمل للعاملين في الإدارة

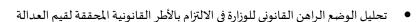
حزمة العمل الثالثة: تطوير منهجيات الدعم القانوني الوقائي و الرقابة على الامتثال القانوني - مبادرة تعزيز الالتزام بالأطر القانونية المحققة لقيم العدالة

٣,١ تقرير الوضع الراهن والفجوات للامتثال القانوني داخل وزارة العدل

- جمع ومراجعة كافة التعاميم والقرارات والأنظمة واللوائح والقوانين والتشريعات ذات العلاقة
- عقد ورش عمل لتحديد أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين وتصنيفهم من حيث الاهتمام والتأثير
 - تطوير آلية النقاش للمقابلات الشخصية داخل الوزارة ومقابلات الجهات الخارجية ذات العلاقة
- إجراء المقابلات الشخصية والاستبيانات مع أصحاب العلاقة الداخليين وإجراء مقابلات الجهات الخارجية ذات العلاقة

العدد العدد

إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي



• تحديد الفجوات في مستوى الالتزام بالأطر القانونية المحققة لقيم العدالة وتحليل SWOT وتحليل TOWS

٣,٢ منهجية الرقابة على الامتثال القانوني داخل وزارة العدل

- بناء منهجية خاصة بالوزارة للرقابة القانونية على الامتثال القانوني داخل وزارة العدل وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية والتي يمكن تطبيقها في الوزارة
 - تتضمن المنهجية شرح لآلية العمل الرقابي والأدوات المستخدمة لتطبيق المنهجية وسبل ضمان وتوكيد الجودة إلخ

٣,٣ دليل إجراءات الرقابة على الامتثال القانوني داخل وزارة العدل

- تصميم كافة الإجراءات المرتبطة بالرقابة القانونية على الامتثال القانوني داخل وزارة العدل وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية
 والتي يمكن تطبيقها في الوزارة
 - تصميم مسارات تدفق العمل والرسومات الإجرائية ومصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات
 - تصميم كافة القوالب للنماذج اللازمة لإتمام إجراءات العمل
 - إعداد دليل إجرائي شامل لما سبق ليكون مرجع العمل للعاملين في الإدارة

❖ حزمة العمل الرابعة: بناء أدوات ومنهجيات السياسات العامة و الامتثال بها وتطوير وثيقة السياسات العامة المعتمدة في المنظومة العدلية- مبادرة تطوير السياسات العدلية

٤,١ دراسة مقارنة للنموذج التشغيلي للوحدات المختصة بالسياسات

- اختيار التجارب محل المقارنة بناء على معايير دقيقة يتفق عليها مع الوزارة.
- تحدید معاییر المقارنة والعناصر التي سوف یتم النظر إلها في التجارب التي تم اختیارها.
- أن تشمل الدراسة دراسة النموذج التشغيلي بشكل عام، ودراسة الحوكمة والهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية والمستهدفات ومؤشرات الأداء التشغيلية
- أن تشمل الدراسة: تحديد المتطلبات لتأسيس وحدة خاصة بالسياسات في الوزارة بناءً على نتائج الدراسة، وبناء على تحليل الوضع الراهن

٤,٢ منهجية صياغة السياسات والرقابة على تطبيقها داخل وزارة العدل

- بناء منهجية خاصة بالوزارة لصياغة السياسات العدلية والرقابة على تطبيق تلك السياسات وعكسها في الوزارة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية والتي يمكن تطبيقها في الوزارة
- تتضمن المنهجية شرح لآلية دراسة وصياغة السياسات والعمل الرقابي والأدوات المستخدمة لتطبيق المنهجية وسبل ضمان وتوكيد الجودة إلخ

٤,٣ دليل إجراءات صياغة السياسات والرقابة على تطبيقها داخل وزارة العدل

- تصميم كافة الإجراءات المرتبطة بصياغة السياسات العدلية والرقابة على تطبيق تلك السياسات وعكسها في الوزارة وفقاً لأفضل
 المعايير والممارسات العالمية والتي يمكن تطبيقها في الوزارة
 - تصميم مسارات تدفق العمل والرسومات الإجرائية ومصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات
 - تصميم كافة القوالب للنماذج اللازمة لإتمام إجراءات العمل
 - إعداد دليل إجرائي شامل لما سبق ليكون مرجع العمل للعاملين في الإدارة

VISION C 191 2 30 Guayanull daupoll databool in Section Annie An

إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٤,٤ تطوير وثيقة السياسات العامة المعتمدة في المنظومة العدلية

- ٤,٤,١ الانتهاء من التحليل والدراسة للوضع الحالي لسياسات الوزارة الحالية
- ٤,٤,٢ الانتهاء من تحديد الفجوات في السياسات الحالية وتحديد القطاعات الموصى بإعداد/تطوير سياسات لها (٤ قطاعات من القطاعات الحالية الموجودة في الوزارة. مثال: القضاء/التوثيق/التنفيذ/إلخ))
 - ٤,٤,٣ الانتهاء من إعداد/تطوير وثيقة السياسات للقطاع العدلي الأول والثاني والثالث والرابع في الوزارة
 - ٤,٤,٤ الانتهاء من وثيقة السياسات العامة للمنظومة العدلية كاملة
 - ٤,٤,٥ الانتهاء من قياس امتثال الوزارة في تطبيق سياسات القطاعات العدلية الأربعة في الوزارة بعد تعميمها
- › ٤,٤,٦ الانتهاء من وثيقة الخيارات والتوصيات لسد فجوات الامتثال لسياسات القطاعات العدلية الأربعة بعد تعميمها وتطبيقها في الوزارة

٢,٥ المعايير المطلوبة

- ٢,٥,١ الخبرات في مجال أعمال المشروع
 - ٢,٥,٢ الملاءة المالية للشركة
 - ٢,٥,٣ تنوع الخبرات وقطاعات العمل
- ٢,٥,٤ خبرات الفريق الفني والإداري في الشركة
- 7,0,0 عدد المشاريع التي كانت الشركة مقاولا متضامنًا فيها
- ٢,٥,٦ عدد المشاريع التي كانت الشركة هي المقاول الرئيسي فيها
 - ٢,٥,٧ التزامات المتنافس المالية خلال مدة العقد
 - ۲,٥,٨ شهادة التصنيف ودرجتها

الملحق الثالث: المتطلبات

٢,٦ المستندات المطلوبة

- ٢,٦,١ المستندات الرسمية أو القانونية
- ٢,٦,١,١ شهادة السجل التجاري سارية المفعول
 - ٢,٦,١,٢ شهادة الزكاة والدخل سارية المفعول
- ٢,٦,١,٣ شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سارية المفعول
 - ٢,٦,١,٤ شهادة الاشتراك في الغرفة التجاربة ساربة المفعول
- ٢,٦,١,٥ رخصة الاستثمار إذا كان المتنافس مرخصاً وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي سارية المفعول
- ٢,٦,١,٦ شهادة تحقيق النسبة النظامية لتوطين الكوادر السعودية سارية المفعول (شهادة السعودة/ نطاقات)
 - ٢,٦,١,٧ القوائم المالية المصدقة لميزانية المنشأة في الثلاث سنوات الأخيرة
 - ٢,٦,٢ المستندات الفنية والخبرات السابقة
- ٢,٦,٢,١ ذكر معلومات عن المتنافس حسب النموذج المرفق "نموذج معلومات عن المتنافس" في الملحق الرابع.
 - ٢,٦,٢,٢ معلومات عن الشركة على أن تحتوي على:



إتفاقية إطاربة لمشروع الخدمات الاستشاربة القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

- الهيكل التنظيمي.
 - عدد الموظفين.
- عدد فروع ومكاتب المتنافس.
 - الموردين المعتمدين، الخ.
- ٢,٦,٣ ذكر مالا يقل عن ثلاث مشاريع مشابهه لنوع العقد المذكور خلال الخمس سنوات السابقة حسب النموذج المرفق "نموذج الخبرات للمشاريع السابقة" في الملحق الرابع.
 - ٢,٦,٤ ذكر المشاريع الحالية والتي سيتم تنفيذها في نفس فترة عمل المشروع حسب النموذج المرفق "نموذج الخبرات للمشاريع الحالية" في الملحق الرابع.
 - ٢,٦,٥ ذكر خبرات الجهاز الفني والإداري التابع للمقاول المرفق حسب النموذج المرفق "نموذج الخبرات للكادر اللإداري" في الملحق الرابع.
 - ٢,٦,٦ ذكر التزامات المتنافس المالية خلال مدة تنفيذ العقد.
 - ٢,٦,٧ ذكر مصادر تمويل المتنافس.
 - ٢,٦,٨ إرفاق ما لا يقل عن ثلاث شهادات حسن أداء.
 - ۲,۷ تعلیمات التسلیم

الرجاء قراءة التعليمات التالية أدناه، إن عدم الالتزام بأي من البنود التالية يعد سبباً كافياً لاستبعاد المتنافس عن الدعوة:

- ٢,٧,١ يجب على المتنافس تسليم المتطلبات في الموعد المحدد في دعوة التأهيل.
- ٢,٧,٢ في حال التأخر عن موعد التسليم لن يتم النظر في المرفقات وسيتم استبعاد المتنافس ويعد غير مؤهل.
 - ٢,٧,٣ يجب على المتنافس تسليم جميع المستندات المطلوبة إلى العنوان المذكور في دعوة التأهيل.
 - ٢,٧,٤ يجب على المتنافس تعبئة جميع المرفقات بشكل إلكتروني وباللغة العربية.
 - 7,٧,٥ يجب على المتنافس إرفاق صور المستندات الثبوتية مختومة بختم المتنافس لإثبات دقة المعلومات.
- ٢,٧,٦ يعتبر القصور في تقديم البيانات المطلوبة بشكل كامل وصحيح أو عدم إرفاق المستندات الثبوتية سبباً في اسبعاد المتنافس.
 - ٢,٧,٧ يجب على المتنافس توجيه أي إستفسارات إن وجدت وتوجيها إلى العنوان المذكور في دعوة التأهيل.
- ٢,٧,٨ سيتم إخطار المتنافسين المؤهلين بعد تحليل الردود في مدة أقصاها أربعة أسابيع من أخر موعد يتم فيه قبول ملفات التأهيل.



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٣ الملحق الرابع: النماذج المرفقة

٣,١ نموذج معلومات عن المتنافس

			۱۱٫۱للتنافس
	رأس مال المتنافس		اسم المتنافس (شركة / مؤسسة)
	تاريخه		رقم السجل التجاري
	المنصب		اسم الشخص المسؤول:
			١,٢ العنوان:
	الشارع		المدينة
	الرمز البريدي		ص.ب
	فاكس		هاتف:
	الموقع الإلكتروني		البريد الإلكتروني:
			سنة التأسيس:
			١,٣ ملكية الشركة
للكية	نسبة ا	الجنسية	الملاك / الشركاء



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

١,٤ معلومات ممثل الشركة		
الإسم		
المسمى الوظيفي		
الهاتف	الثابت	المتنقل
البريد الإلكتروني		



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٣,٢ نموذج الخبرات للمشاريع السابقة

، يقدمها المتنافس	ضيح تفاصيل طبيعة الأنشطة التي	۱-۱ تو
اربع منفذة من قبل المتنافس خلال الخمس سنوات الأخيرة حسب الجدول التالي:	كر تفاصيل مالا يقل عن ثلاثة مشار	١-٢ اذ
المشروع الأول	الوصف	الرقم
	اسم المشروع	١
	موقع المشروع	۲
	مكونات المشروع	٣
	الجهة المالكة للمشروع	٤
	قيمة العقد	٥
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنتهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	١.
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	11
المشروع الثاني	الوصف	الرقم
	اسم المشروع	١
	موقع المشروع	۲
	مكونات المشروع	٣
	الجهة المالكة للمشروع	٤



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

	قيمة العقد	0
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنتهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن	١.
	المشروع	
	بريد إلكتروني المسؤول عن	
	المشروع	11
المشروع الثالث	الوصف	الرقم
	اسم المشروع	١
	موقع المشروع	۲
	مكونات المشروع	٣
	الجهة المالكة للمشروع	٤
	قيمة العقد	٥
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنتهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن	١.
	।र्राक्षत्व	1 •
	بريد إلكتروني المسؤول عن	11
	المشروع	

ملحوظة: ترفق المستندات الثبوتية لهذه المشاريع



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٣,٣ نموذج الخبرات للمشاريع الحالية

١-١ توضيح تفاصيل طبيعة الأنشطة التي يقدمها المتنافس.			
يع قائمة حالياً حسب الجدول التالي:	كرتفاصيل مالايقل عن ثلاث مشار	۱-۲ اذ	
المشروع الأول	الوصف	الرقم	
	اسم المشروع	١	
	موقع المشروع	۲	
	مكونات المشروع	٣	
	الجهة المالكة للمشروع	٤	
	قيمة العقد	٥	
	مدة العقد	٦	
	تاريخ البداية	٧	
	تاريخ الإنتهاء	٨	
	إسم المسؤول عن المشروع	٩	
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	١.	
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	11	
المشروع الثاني	الوصف	الرقم	
	اسم المشروع	١	
	موقع المشروع	۲	
	مكونات المشروع	٣	
	الجهة المالكة للمشروع	٤	



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٥	قيمة العقد	
٦	مدة العقد	
٧	تاريخ البداية	
٨	تاريخ الإنتهاء	
٩	إسم المسؤول عن المشروع	
١.	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	
11	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٣,٤ نموذج الخبرات للكادر الإداري

٣-٢ وضح خبرات الكادر الإداري التابع للمقاول حسب الجدول التالي:

مدة الخبرة	التخصص / مجال الخبرة	الوظيفة	الاسم	#

ملحوظة: يمكن طلب السيرة الذاتية لأي كادر من الكوادر التي سيتم ذكرها عند الحاجة



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

درالفني	-الكا	خبرات	ذج ال	نمو	٣,٠

٣-٣ وضح خبرات الكادر الفني التابع للمقاول حسب الجدول التالي:

مدة الخبرة	التخصص / مجال الخبرة	الوظيفة	الاسم	#

ملحوظة: يمكن طلب السيرة الذاتية لأي كادر من الكوادر التي سيتم ذكرها عند الحاجة



إتفاقية إطارية لمشروع الخدمات الاستشارية القانونية لوكالة الأنظمة والتعاون الدولي

٣,٦ نموذج موارد الشركة

	المعدات المملوكة أو المستأجرة للمقاول:				
تاريخ الانتهاء	رقم شهادة الترخيص	حالتها التشغيلية	سنة الصنع	الوصف	